

Distr.
GENERAL

S/1996/416
5 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - قضى مجلس الأمن بقراره ١٠٤٨ (١٩٩٦)، المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي فترة نهائية مدتها أربعة أشهر تنتهي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويقدم هذه التقرير عملا بالفقرة ١٠ من هذا القرار، الذي طلب إلي فيه مجلس الأمن أن أقدم، بحلول ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تقريرا عن تنفيذ القرار يتضمن معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ككل لتعزيز التنمية في هايتي. وفي ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، وكما يذكر ذلك أعضاء مجلس الأمن، قدم ممثلي الخاص معلومات موجزة إلى المجلس بشأن التطورات الأخيرة في هايتي.

٢ - كما يتضمن التقرير توصياتي فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في هايتي بعد انقضاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ويراعى في هذه التوصيات فحوى الرسالة التي وجهها لى الرئيس بريغال في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ معربا فيها عن رغبة حكومة بلده في استمرار وجود القوة الدولية لفترة ستة أشهر أخرى، والمناقشات التي أجراها ممثلي الخاص مع الحكومة بشأن احتياجات هايتي من الدعم الدولي في المستقبل. وقدم أيضا أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي - الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية - مساهمة قيمة في إعداد التوصيات.

٣ - وفي ٥ آذار/مارس ١٩٩٦، تخلى السيد الأخضر الإبراهيمي، ممثلي الخاص لهايتي عن منصبه، وتم تعيين السيد إنريكي تير هورست خلفا له (انظر S/1996/155 و 156). وأكمل قائدا العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، اللواء جوزيف كينزر من الولايات المتحدة الأمريكية وكبير مفتشي الشرطة نيل بوليوت من كندا، مهمتهما وخلفهما العميد بيير ديغل من كندا (انظر S/1996/157 و 158) والعقيد فيليب بلادور من فرنسا على التوالي.

ثانيا - الحالة السياسية

٤ - أتاحت العملية الانتخابية التي انتهت بانتخاب الرئيس رينيه غارسيا بريغال في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ظهور مؤسسات ديمقراطية منتخبة جديدة في هايتي. وهناك خطوة أخرى أساسية ينبغي اتخاذها وهي ضمان سير عمل هذه المؤسسات على الوجه المطلوب. ولكن يحول دون اتخاذ هذه الخطوة

عوائق عديدة ذات طبيعة عملية أو مالية، منها مثلاً الافتقار إلى الموظفين الأكفاء، وإلى المباني والمعدات الكافية. كما أن غياب توافق الآراء، حتى داخل حركة لافالاس الحاكمة، حول قضايا أساسية مثل الإصلاح الاقتصادي سوف يشكل اختباراً لقدرات المؤسسات المنتخبة الجديدة.

٥ - وبعد أن تسلم الرئيس بريفال مقاليد الحكم بوقت وجيز، عين السيد روزني سمارث رئيساً جديداً للوزراء. وباشراً السيد سمارث مهامه في ٦ آذار/مارس. وقامت الحكومة الجديدة، معززة بولاية مدتها خمس سنوات، باتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة المشاكل الأساسية التي تعوق التنمية في هايتي، مثل ضعف المؤسسات الحكومية، وعدم الكفاية الاقتصادية والفساد، ووضعت سياسات اقتصادية الهدف منها حفز النمو وخفض معدل التضخم عن طريق تنفيذ برامج الاستثمار المحلي وإيجاد فرص عمل. وقامت الحكومة الجديدة بوضع برنامج عمل مفصل بشأن تنمية مؤسسات الشرطة الوطنية الجديدة في هايتي، وهي تقوم حالياً بتصميم استراتيجية طموحة لإصلاح الجهاز القضائي. وتنفذ الحكومة مبادراتها في بيئة مستقرة وأمنة عموماً على الرغم من بعض الاتجاهات المثيرة للقلق، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تواجد بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقد أتاح الرئيس السابق أرستيد بقيامه بحل القوات العسكرية في هايتي، مجالاً فسيحاً للحكومة الحالية لتنفيذ سياساتها المقررة.

٦ - ومع ذلك فإن هناك طلباً متزايداً على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية مثل المرافق الطبية والتعليمية، والطرق والكهرباء وتحسين ظروف المعيشة. وأدى عدم تلبية هذه المطالب، والطموحات العالية الناشئة عن إقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً إلى تظاهرات متكررة في العاصمة وفي كامل أرجاء هايتي. وكانت هذه الأحداث سلمية عموماً. بيد أن احتمالات العنف ازدادت.

٧ - وفي حين لا تتوفر لدى البعثة معلومات تشير إلى وجود خطر منظم يهدد كيان الحكومة في الوقت الراهن، هناك مخاوف كبيرة من أن الأشخاص المرتبطين بنظام الأمر الواقع، ومن بينهم عدد من الساخطين والمهمشين، يمكن أن يحرضوا على الاضطرابات مستفيدين من حالة الإحباط التي تشعر بها الجماهير. وأدى تقلص وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي إلى ظهور قلق متزايد في هذا الصدد في بعض قطاعات المجتمع الهايتي، كما أن هناك العديد من الهايتيين الذين يساورهم الخوف من إمكانية أن تعود عناصر قوات الجيش والمليشيا السابقة لتشكيل من جديد خطراً على تعزيز الديمقراطية في هايتي بعد مغادرة البعثة لها.

ثالثاً - نشر بعثة الأمم المتحدة في هايتي والعمليات

التي اضطلعت بها

٨ - قرر مجلس الأمن في الفقرتين ٦ و ٧ من قراره ١٠٤٨ (١٩٩٦)، تخفيض عدد أفراد بعثة الأمم المتحدة في هايتي إلى ما لا يتجاوز ٢٠٠ ١ فرد وتخفيض عدد أفراد الشرطة المدنية إلى ما لا يتجاوز ٣٠٠ فرد. وتم خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل خفض عدد موظفي مقر القوة وإجراء إحلال كامل تقريبا للوحدات العسكرية. وغادرت وحدات من جيوتي ونيبال والولايات المتحدة منطقة البعثة كما كان متوخى في تقريره الأخير (انظر S/1996/112، الفقرات ٣٥ و ٣٦ و ٥٤). وخفض قوام وحدتي بنغلاديش وباكستان إلى ٥٢٥ فردا لكل منهما. ونتيجة لذلك، بلغ قوام الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على التوالي ١٩٣ ١ فردا و ٢٩١ فردا (انظر المرفق). ووفقا للفقرة ١١ من القرار نفسه التي طلب بموجبها مجلس الأمن إلى جميع الدول تقديم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل تنفيذ أحكام ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ساهمت حكومة كندا، على نفقتها الخاصة، بوحدة قوامها ٧٠٠ فرد عسكري لتكميل القوة.

٩ - وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، أعيد رسم حدود مناطق عمليات بعثة الأمم المتحدة في هايتي لتتناسب مع قوام البعثة المخفض وغلق مخيمات القواعد. وفي أيار/مايو، تم سحب وحدة باكستانية صغيرة من غونيف في أيار/مايو. وكما هو مقرر، لا يزال هناك وجود عسكري دائم في المنطقتين الرئيسيتين كان هيسيان (المنطقة الأولى) وبور أو برانس (المنطقة الثانية)؛ وتم تقسيم بقية البلد إلى أربع "مناطق استجابة" (انظر الخريطة المرفقة) وعلى الرغم من خفض قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة في هايتي إلى ثلث الحجم الأصلي، لا تزال البعثة تحتفظ بوجود واضح في كامل أرجاء هايتي عن طريق الدوريات المنتظمة.

١٠ - وحسب الولاية التي أسندتها مجلس الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وتمشيا مع الأولويات التي حددتها حكومة هايتي، واصل العنصر العسكري للبعثة مساعدة السلطات الهايتية في مهامها الأمنية مثل ضمان حزام أمن خارجي والدعم اللوجستي للرئيس بريفال خلال رحلاته في هايتي، فضلا عن ضمان أمن الرئيس السابق أرسيتيد. ويوفر العنصر العسكري أيضا وجودا أمنيا في المنشآت الرئيسية، بما في ذلك المطار والميناء الدوليين في بور أو برانس. وبالتعاون مع الشرطة المدنية الهايتية والشرطة المدنية التابعة للبعثة، يقوم الأفراد العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة في هايتي بدوريات في العاصمة رافعين بذلك تأثير ما تبقى من موارد البعثة إلى الحد الأقصى وموفرين التدريب أثناء العمل لأفراد الشرطة المدنية الهايتية. ويقوم العنصر العسكري أيضا هايتي بمساعدة الشرطة المدنية الهايتية في إنشاء نظام سوقي فعال.

١١ - وتم نشر عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة في هايتي في ١٩ موقعا في كامل أرجاء هايتي. ومع إكمال نشر الشرطة المدنية الهايتية يركز ضباط الشرطة المدنية التابعين للبعثة جهودهم على مساعدة الشرطة المدنية الهايتية على تصميم خطة لتنمية المؤسسات في مختلف الأفرقة العاملة المشتركة التي أنشئت لضمان نقل المهام التي تضطلع بها حاليا بعثة الأمم المتحدة في هايتي على نحو سلس ومنظم (انظر الوثيقة (S/1996/112، الفقرة ٣٧). وتشارك الشرطة المدنية التابعة للبعثة مشاركة فعالة في تدريب

الشرطة المدنية الهايتية وتم نقل تسعة ضباط من الشرطة المدنية التابعة للبعثة للعمل في أكاديمية الشرطة. وبالإضافة إلى المساعدة في تدريب كبار الضباط والمدربين في الشرطة الوطنية الهايتية يقوم أفراد الشرطة المدنية التابعين للبعثة بتدريب فريق أمن الشرطة الوطنية الهايتية المكلفة بالسهر على أمن كبار الشخصيات (équipe de sécurite rapprochée) وذلك فضلا عن تقديم التعليمات الإضافية إلى وحدات مراقبة الجماهير (سرايا حفظ النظام). وتقوم كتائب الشرطة المدنية التابعة للبعثة في مختلف المواقع في هايتي بتقديم التدريب والارشاد في أثناء العمل، فضلا عن رصد وتقييم أداء ضباط الشرطة الوطنية الهايتية في الميدان. وتساعد أيضا الشرطة المدنية التابعة للبعثة في إنشاء سلك من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك إعداد معايير الانتقاء. وتفرغ خمسة ضباط من الشرطة المدنية التابعة للبعثة لتقديم مقر الشرطة الوطنية الهايتية كما أن هناك عددا مماثلا منهم ندب للعمل مع وحدة التحقيق الخاصة (الفرقة الجنائية).

١٢ - وحسب الولاية التي أسندها الي مجلس الأمن، في الفقرة ٩ من القرار ١٠٤٨ (١٩٩٦) شرعت في التخطيط لسحب أفراد وممتلكات بعثة الأمم المتحدة من هايتي. وتنص هذه الخطة على إنهاء الانسحاب في غضون فترة ثلاثة أشهر بعد انقضاء ولاية البعثة.

رابعاً - الشرطة الوطنية الهايتية

١٣ - تم نشر الدفعة التاسعة والأخيرة من طلاب الشرطة الوطنية الهايتية، التي أكملت تدريبها في أكاديمية الشرطة في موعدها في أواخر شباط/فبراير، وبذلك وصل قوام الشرطة الوطنية الهايتية الى نحو ٦٠٠٠ فرد. وقد أصبح وجود الشرطة الوطنية الهايتية واضحا بصورة متزايدة في بور - أو - برانس وفي المدن الأخرى، وكذلك في المناطق الريفية، وما برحت جادة في العمل على توفير بيئة مستقرة وآمنة في البلد. إلا أن هذه القوة تواجه تحديات مستمرة وكبيرة. وبصفة خاصة، تعرض أفراد الشرطة الوطنية الهايتية لموجة من الهجمات أودت بحياة خمسة ضباط في الأسابيع الأخيرة. وبالرغم من أنه لم يتح حتى الآن إثبات وجود نمط واضح يدل على أن هناك دوافع سياسية وراء هذه الحوادث المستهجنة، فإن لها، كما هو متوقع، أثر سلبي على الروح المعنوية للقوة وقدرتها على الوفاء بمسؤولياتها.

١٤ - ويعمل كثير من ضباط الشرطة الشبان بضمير حي وحماس، وهي حقيقة تنعكس في النتائج التي حققوها. إلا أن القوة، كما أشرت في تقريرتي السابق (انظر S/1996/112، الفقرة ١٤)، ما زالت تعاني من عدم وجود كفاءات من ضباط الرتب العليا، وكذلك من نقص المعدات الكافية وإجراءات التشغيل الملائمة. ومما يزيد من أوجه القصور هذه غياب التنسيق داخل قطاع الأمن العام. وقد برزت عواقب ذلك في آذار/مارس ١٩٩٦ عندما اقتحم أفراد ملحقون بعدد من وحدات الشرطة حي "سيتي سولي" الفقير في بور - أو - برانس بعد تلقي معلومات تفيد بأنه يستخدم كقاعدة بواسطة عدد من الجماعات الإجرامية المسلحة تسليحا جيدا. وأسفرت هذه العملية، التي لم يخطط لها بدرجة كافية، عن وفاة ثمانية من المدنيين. وكان

قرار الرئيس بريفال بحل هيئة الاستخبارات التي كانت تعرف في السابق باسم دائرة الاستخبارات الوطنية أمرا مشجعا ويدل على التزام الحكومة بتوحيد جميع مهام الأمن العام في إطار الشرطة الوطنية الهايتية.

١٥ - والقيادة الجديدة للشرطة الوطنية الهايتية التي تتبع السيد روبير مانويل، وزير الدولة لشؤون الأمن العام، والسيد بيير دينيزي، المدير العام الجديد للشرطة، تتعاون تعاوناً وثيقاً مع عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقد قامت تلك القيادة بإعداد برنامج عمل عاجل وطويل الأجل لتشجيع التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية في أربعة مجالات رئيسية هي: التدريب، والهيكل الأساسية والسوقيات، والإدارة، والعمليات. ولضمان إحراز تقدم سريع، أنشئت في كل مجال أفرقة عاملة تضم ممثلين للحكومة، وبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وأصدقاء الأمين العام لهايتي. ويطلع الرئيس ريفال ورئيس الوزراء وغيرهما من كبار المسؤولين أسبوعياً على ما تحرزه هذه الأفرقة من تقدم.

١٦ - ومن المتوقع أن ينجز الفريق العامل المعني بالإدارة، الذي يركز على الجوانب الحاسمة مثل التوظيف والترقية وقواعد الانضباط والخدمة، عمله في الربع الأخير من عام ١٩٩٦. وقد أرسلت مختلف الأفرقة العاملة المعنية بالتنظيم والعمليات الأساس لتنظيم القوة تنظيمياً سليماً وإنشاء مراكز للعمليات والمعلومات على جميع الصعد. وقد أنشئ مركز العمليات الرئيسي في بور - أو - برانس في ١٥ أيار/مايو. وتقوم هذه الأفرقة العاملة أيضاً بالتخطيط لإنشاء وحدات متخصصة مثل الشرطة القضائية، ووحدتين إضافيتين لمكافحة الشغب، وفرقة للتدخل المسلح. (فرقة التدخل السريع) وقررت الحكومة، إظهاراً لعزمها على تعزيز سيادة القانون، تدعيم الإدارة المكلفة بالتحقيق الجنائي، وهي وحدة التحقيق الخاصة.

١٧ - وبغض النظر عن هذه الخطوات الإيجابية، فإن توحيد الشرطة الوطنية الهايتية يفترض مسبقاً وجود ضباط من الرتب العليا والمتوسطة يتم اختيارهم في عملية تتسم بالشفافية وتستند إلى معايير فنية. وللتغلب على النقص الخطير في القيادات، بدأت الدورة الأولى من ثلاث دورات معجلة لتدريب نحو ٨٠ مأموراً. وتم اختيار المشتركين على أساس المعايير التي وضعها عنصر الشرطة المدنية. وقد خطط لتنظيم دورات دراسية مماثلة للمديرين والمفتشين على مستوى المقاطعات. ومن المتوقع أن يوفر خريجو هذه الدورات للشرطة الوطنية الهايتية نحو ثلثي العدد المتوقع من كبار الضباط بحلول تموز/يوليه ١٩٩٦. وستبدأ بعد ذلك الدورات الدراسية العادية الكاملة للضباط الباقين، التي تنتهي في النصف الثاني من عام ١٩٩٧.

١٨ - وقد ذكرت في مناسبات عديدة أن الدورة التدريبية الأساسية التي تستغرق أربعة أشهر وتوفر لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية في أكاديمية الشرطة تعتبر عموماً غير كافية. لذلك فإن البرنامج التدريبي للقوة يتوخى تنظيم دراسة إضافية لجميع أفراد الشرطة الوطنية الهايتية في تسعة مراكز تدريبية على مستوى المقاطعات يتم إنشاؤها في الأشهر المقبلة. كما سيحصل كبار الضباط الذين تلقوا الدورات التدريبية المعجلة على تدريب إضافي.

١٩ - وفي حين بدأ بالفعل تدريب خفر السواحل وفريق أمن لكبار الشخصيات، فإن من المقرر أيضا تنظيم تدريب في ميادين متخصصة مثل التحقيق الجنائي والمخدرات ومكافحة الشغب. ووفقا للجدول الزمني المقرر، ستنتهي هذه المرحلة من التدريب بنهاية عام ١٩٩٧. وبعد ذلك، ستبدأ دراسات متقدمة تستغرق ثلاث سنوات أخرى لوحدة الشرطة المتخصصة. وبحلول ذلك الوقت، من المنتظر أن يكون لدى هايتي قوة شرطة جيدة التدريب، ومتعددة التخصصات ومتمرسة. ويرجع قدر كبير من الفضل في هذا الإنجاز إلى المساعدات السخية المقدمة من فرنسا وكندا والولايات المتحدة.

٢٠ - مع ذلك، فما زالت الشرطة الوطنية الهايتية تعاني من نقص خطير في المعدات، بالرغم من الهبات الكبيرة التي قدمها المجتمع الدولي. ويفتقر مقرها حتى إلى وسائل الاتصال المباشر بمقار الشرطة في المقاطعات ولا يوجد لديها نظام يمكن الركوب إليه لتوزيع الوثائق بصورة منتظمة. ولا يتوفر لعدد من مراكز الشرطة أية مركبات أو طاقة كهربائية أو مياه، وتنقصها مرافق مأمونة للاحتجاز. وتتضمن القائمة التفصيلية للحد الأدنى من الاحتياجات التي يلزم توفيرها بحلول نهاية عام ١٩٩٦ في مجالات المعدات والسوقيات إمكانيات للاتصالات اللاسلكية والهاتفية وبالفاكس، فضلا عن استخدام الحواسيب. وبغية تحسين الهياكل الأساسية، يجري تجديد ٢٢ مركزا للشرطة وتزويدها بالموارد من الصندوق الاستئماني لإنشاء الشرطة الوطنية الهايتية. ويحدوني الأمل في أن تواصل الدول الأعضاء دعمها لهذه القضية الجديرة بالاهتمام عن طريق الاسهام بسخاء في الصندوق.

٢١ - وتدل الخبرة المكتسبة حتى الآن على أنه يلزم إجراء اصلاح أساسي وإضفاء طابع فني على قطاع العدالة في البلد لكي تتمكن قوة الشرطة الجديدة من العمل بكفاءة. ولإظهار ما توليه الحكومة من أولوية عالية لهذا القطاع، ترأس رئيس الوزراء اجتماعا في ٢٠ نيسان/أبريل مع ممثلي المجتمع الدولي. وفي وقت لاحق، قام وزير العدل برعاية حلقة دراسية مدتها ثلاثة أيام بشأن برنامج عمل لإصلاح النظام القضائي شملت الإدارة الداخلية لوزارة العدل، والاصلاحات القضائية والقانونية، وحقوق الإنسان، والشرطة، ونظام السجون. وبالرغم أن تفاصيل هذا البرنامج واطاره الزمني لم توضع بعد في صورتها النهائية، فمن المتوقع أن ينجز معظم العمل بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

خامسا - الأنشطة الإنمائية

٢٢ - ورثت الحكومة الجديدة حالة اقتصادية بالغة الصعوبة تتسم بانخفاض معدل النمو وارتفاع معدل البطالة. وصادفت جهودها لادخال الاصلاحات الاقتصادية التي تشتد الحالة إليها مقاومة في بعض الأوساط. ويجري حاليا تحصيل الضرائب ورسوم الاستيراد بصورة أكثر نشاطا كما تجري صياغة برنامج للإصلاح الاقتصادي، يشمل تحويل الكثير من المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما يشارك في هذه المشاورات مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

٢٣ - ويمر الاقتصاد الهايتي بمرحلة صعبة بلغ فيها معدل التضخم ٢٠ في المائة، وعجز الميزانية عن الشهور الستة الأولى من السنة المالية ١٩٩٥-١٩٩٦ أكثر من ٦٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، والعجز السنوي في الميزان التجاري ما يقرب من ٤٥٠ مليون دولار. وسيلزم انتهاج سياسات مبتكرة ودؤوبة لضمان تحقيق نمو اقتصادي مطرد وغير تضخمي. ولم تستغل بالكامل الأموال التي التزم بها المانحون والمقرضون الثنائيون والمتعددو الأطراف الذين ذكرتهم في تقرير المورخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/922) وما زالت هذه الأموال تزيد بدرجة ملحوظة عن بليون من دولارات الولايات المتحدة. وهذه الموارد المخصصة للبرامج الإنمائية وليس لتدابير الطوارئ.

٢٤ - وإزاء هذه الحالة الاقتصادية الفظيعة، اعتمدت وكالات منظومة الأمم المتحدة استراتيجية تتوخى تعجيل النمو الاقتصادي مع حماية البيئة وكفالة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع قطاعات السكان. وتركز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، اعتقاداً منها بأن التنمية لا تكون مستدامة إلا عندما تدعمها مؤسسات محلية قوية، على تعزيز المؤسسات الهايتية، الحكومية وغير الحكومية. ويبلغ مجموع ما يتوقع أن تنفقه وكالات الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦، ١١٨ مليون دولار وفي عام ١٩٩٧، ١٥٥ مليون دولار. ومن هذين المبلغين، سيقدم البنك الدولي نحو ٦٧ مليون دولار في عام ١٩٩٦ و ٨٠,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧ لدعم تطوير القطاع الخاص، والامداد بالمياه، والنقل، والطاقة، وحماية الغابات، والخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم ميزان المدفوعات. ويدعم صندوق النقد الدولي - الذي يسهم في التمويل بمبلغ ١٨ مليون دولار للسنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦ و بمبلغ ٣٦ مليون دولار للسنة المالية ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - برنامجاً لتحقيق الاستقرار والاصلاح الهيكلي على صعيد الاقتصاد الكلي.

٢٥ - وسيخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك صندوق المشاريع الإنتاجية، التابع له حوالي ٣٠ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ للأنشطة المتعلقة بالحكم، وتحديث الدولة، والنمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر وحماية البيئة. وسينفق برنامج الأغذية العالمي قرابة ٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٦ و ٦,٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٧ معظمها على المشاريع الإنمائية الريفية وتقديم الأغذية لطلبة المدارس. أما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي ستنفق قرابة ١٥ مليون دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، فستركز مساعدتها على برامج تحصين الأطفال وتغذيتهم، وتطوير وتحسين شبكات مياه الشرب، والتعليم الابتدائي وتنظيم المجتمعات المحلية والتدريب القيادي النسائي. وستركز منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جهودها، في بناء المؤسسات، على قطاع الزراعة، وتنشيط الإنتاج الزراعي وتحسين مجمع البذور. وستخصص مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ١,٦ مليون دولار للتنمية الزراعية في عام ١٩٩٦، و ٥ ملايين دولار في عام ١٩٩٧. وستخصص منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة في البلدان الأمريكية ٢,٣ مليون دولار في كل سنة من السنوات المالية التالية لتحسين صحة الهايتيين ونوعية الخدمات الصحية المتاحة لهم. وستستهدف المنظمتان صحة الأم والطفل، ومكافحة الأمراض المعدية وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية، وتوزيع الأدوية الأساسية وتعقب الأوبئة ومراقبتها. وسيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي خصص ٢,١ مليون دولار لعام ١٩٩٦ و ٢,٥ مليون دولار لعام ١٩٩٧، دعمه لتحسين الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة والاحتياجات الخاصة للنساء والمراهقين. وستركز منظمة الأمم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة على برامج محو الأمية، وصياغة وتنفيذ خطة وطنية لتطوير التعليم وحماية تراث هايتي التاريخي والثقافي. ويُفَضِّي هذا العدد الكبير من المشاريع باستمرار الى اتخاذ مبادرات مشتركة بين شتى وكالات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الرئيسية المتعددة الأطراف والثنائية. ويقوم بتنسيق هذا التعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي سأواصل الاعتماد عليه مع تركيز جهود منظومة الأمم المتحدة بصورة متزايدة على تعزيز مؤسسات هايتي والتنمية الطويلة الأجل لهذا البلد.

٢٦ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرئيس الوزراء قائمة تضم نحو ٢٠ مشروعاً تشمل الهياكل الأساسية، والصحة، والري، ومياه الشرب، وتصليح المدارس، والعيادات، والمحاكم. وقد توافر نحو ٤٠٠ مليون دولار لتمويل هذه المشاريع؛ وإذا بدأ تنفيذ هذه المبادرات بسرعة فإن ذلك يمكن أن يدل على فعالية التزام الحكومة بإحداث التغيير وأن يساعد بالتالي على بناء الثقة في استقرار وأمن البلاد مستقبلاً. وستظل الأمم المتحدة عاملة في مجال تعزيز تنمية هايتي على الأجل الطويل استمراراً لالتزامها خلال الفترة الانتقالية الراهنة. ولذلك، فإن صوغ رؤية مشتركة بين الهايتيين لمستقبل بلادهم من شأنه أن يشكل إطار عمل مفيد جداً للدعم الدولي.

سادساً - الجوانب المالية

٢٧ - أذنت لي الجمعية العامة بقرارها ٩٠/٥٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأن أدخل في التزامات فيما يتعلق بالإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في هايتي بمعدل لا يتجاوز إجماليه ١٠ ملايين دولار في الشهر للفترة من ١ آذار/مارس الى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وسوف تبلغ تكاليف عمليات بعثة الأمم المتحدة في هايتي لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ما قدره ٣١٤ ٠٠٠ ٤٥ دولار.

٢٨ - وإذا قرر مجلس الأمن أن يتصرف وفقاً لما يرد وصفه في الفقرات من ٣٤ الى ٣٧ أدناه سأقدم، في أقرب وقت ممكن كإضافة لهذا التقرير، بياناً بالآثار المالية المترتبة على البعثة المقترحة.

سابعاً - ملاحظات وتوصيات

٢٩ - كلف مجلس الأمن بموجب قراره ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ بعثة الأمم المتحدة في هايتي بأن تساعد حكومة هايتي في إنشاء قوة شرطة جديدة. ولقد أظهر الرئيس بريفال وحكومته تصميمًا كبيراً على بناء قوة محترفة فعالة وملتزمة بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وكرامة جميع المواطنين. ويتوافر الآن في هايتي، لأول مرة في تاريخها، أساس لقوة الشرطة هذه. غير أن ذكريات الظروف المؤلمة التي فرضها على أغلبية سكان هايتي الحكام العسكريون السابقون، والميليشيا والمتعاطفون معهم لا تزال قائمة في أذهان معظم الهايتيين. ولا يزال الكثيرون منهم متخوفين من أن الشرطة الوطنية الهايتية التي تنقصها المعدات والخبرة قد لا تستطيع وحدها حمايتهم من تلك الفئات، التي يشكون في أنها احتفظت بقدرة على زعزعة استقرار المؤسسات الناشئة في البلاد.

٣٠ - إن سحب الدعم الدولي في هذا الظرف قد يعرض للخطر الهدف الرامي الى إكمال إنشاء الشرطة المدنية الجديدة وكفالة الأمن اللازم لجميع الهايتيين للتقدم في مجال التنمية وتعزيز الديمقراطية. وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد استأنف الرئيس بريفال وحكومته التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية. ونجاح الإصلاحات المقترحة الضرورية جدا للانتعاش الاقتصادي لهايتي يتطلب وجود مناخ يسوده السلام كما أن استعداد المستثمرين من القطاع الخاص، المحليين والأجانب، لزيادة سرعة النمو وزيادة العائدات من الصادرات، لا يعتمد على السياسات الاستثمارية العملية الجذابة فحسب بل أيضا على الشعور بالأمن. ويجري التخطيط لتنظيم انتخابات للمجالس المحلية في جميع أنحاء البلاد في المستقبل القريب جدا. كما سيجري انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أدت الشرطة الهايتية الجديدة، بدعم كبير من بعثة الأمم المتحدة في هايتي، مهامها بشكل جدير بالثقة في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي في ما بذلته من جهود لكفالة توفر الظروف السلمية لانتخاب رئيس جديد، ومع ذلك فإن دعم أفراد الشرطة والعسكريين التابعين للأمم المتحدة للشرطة الوطنية الهايتية من شأنه أن يساعد على أن تسير الانتخابات القادمة على نحو ميسور.

٣١ - وفي اجتماع عقد في ٢٢ نيسان/أبريل تحت رئاسة الرئيس بريفال، قدم وزير الدولة للأمن العام في هايتي، السيد روبير مانويل، تقييما للحالة الأمنية. وقال إن الشرطة الوطنية الهايتية ليست في الوقت الراهن في وضع يسمح لها بالقيام بمفردها بالحفاظ على مناخ يتسم بالأمن والاستقرار. وعبر وزير الخارجية، السيد فريتز لونشان، عن وجهة نظر الحكومة بأن مواصلة دعم المجتمع الدولي في شكله الراهن الى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ أمر ضروري لتعزيز المناخ الحالي والتطور المؤسسي للشرطة الهايتية. وفي رأيه فإن تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ هو الخيار المفضل. وفي وقت لاحق، طلب الي الرئيس بريفال في رسالته المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ أن ألتمس إذن مجلس الأمن بمواصلة تواجد قوة دولية في هايتي لفترة إضافية مدتها ستة أشهر.

٣٢ - وأعتقد، للأسباب المشار إليها أعلاه، كما يعتقد ممثلي الشخصي، بأن الشواغل التي عبرت عنها السلطات الهايتية لها أساسها، في الأجل القصير على الأقل. ولذلك فإنني أتفق معهما في الرأي بأن تواجد المجتمع الدولي ومساعدته ما زالا مطلوبين في هايتي لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز التقدم الذي أحرزه الشعب الهايتي بعد إعادة الديمقراطية. كما أعرب أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي عن مساندتهم لموقف السلطات الهايتية واهتمامهم بتكليف عمليات الأمم المتحدة لتعكس الوقائع الجديدة في الميدان.

٣٣ - ورغم أنني مدرك بالطبع أن القصد من قرار مجلس الأمن هو أن يكون تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نهائيا فمن الواضح في الوقت ذاته، أن الشرطة الوطنية في هايتي ليست في موقف يمكنها من أن تكفل بمفردها تهيئة البيئة المستقرة والأمنة اللازمة لتعزيز الحكم الديمقراطي في هايتي وأن الانسحاب التام لوجود الأمم المتحدة بعنصره: العنصر العسكري وعنصر الشرطة في الوقت الحالي يمكن أن يعرض للخطر النجاح الذي أحرزه الشعب الهايتي حتى الآن بمساعدة

ودعم من المجتمع الدولي. ويجدر بالإشارة أنني، في تقريرتي المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ الذي اتخذ مجلس الأمن بناء عليه القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، أشرت إلى أن المجلس، بقبوله مقترحاتي، سيلزم ضمنا المجتمع الدولي ببرنامج طويل الأجل ومستمر لدعم هايتي (S/1994/828، الفقرة ٢٨). وأكدت في تقريرتي المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أن استقرار البلد يتطلب أن يفي المجتمع الدولي بحسم بالتزامه بتقديم المساعدة لحكومة هايتي من أجل تحقيق هدفها المتمثل في إعادة بناء الدولة (S/1995/46، الفقرة ٢١).

٣٤ - وفي ضوء هذه الخلفية، ومع اقتراب ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي من الانتهاء في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عملا بالقرار ١٠٤٨ (١٩٩٦)، أود أن أدعو مجلس الأمن إلى أن يدرس بدقة الحجج الواردة في هذا التقرير والمؤيدة لمواصلة وجود الأمم المتحدة في هايتي بعنصره: العنصر العسكري وعنصر الشرطة. وإذا تمت الموافقة على ذلك، فإنني أوصي بإنشاء بعثة جديدة لمدة ستة أشهر تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي، على أن تكون ولايتها مقتصرة على الاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) تقديم المساعدة إلى السلطات الهايتية في تحويل الشرطة الوطنية الهايتية إلى شرطة محترفة؛

(ب) تقديم المساعدة إلى السلطات في هايتي لإقامة بيئة مستمرة آمنة ومستقرة تؤدي إلى نجاح الجهود الحالية المبذولة لإنشاء وتدريب قوة فعالة من الشرطة الوطنية؛

(ج) تنسيق الأنشطة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز إقامة المؤسسات والمصالحة الوطنية والإصلاح الاقتصادي في هايتي.

٣٥ - وإذا قرر مجلس الأمن قبول هذه التوصيات، فإنني أقترح أن تضم البعثة الجديدة عنصرا عسكريا وعنصرا للشرطة المدنية. وسيتمركز العنصر العسكري الذي سيضم قوامه الأولي ٢٠٠ ١ فرد، في بور - أو برنس فقط، وسيشكل من كتيبة مشاة محدودة وكتيبة استطلاع محدودة ووحدة للطائرات العمودية ووحدة للشرطة العسكرية ووحدة مهندسين بالإضافة إلى عناصر للنقل والسوقيات، فضلا عن دعم طبي كاف. ويمكن أن تبقى في هايتي بعض الوحدات الحالية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي لتيسير الانتقال. وستحتاج البعثة الجديدة إلى تزويدها بمعدات جوية كافية، وبصفة خاصة طائرات عمودية ذات الحمولة المتوسطة، لضمان توافر القدرة على الرد السريع. ووفقا للممارسة المعتادة، ستجرى مشاورات مع الدول الأعضاء لتأمين المساهمات اللازمة.

٣٦ - وإدراكا مني لضرورة التوفير، سأوصي بتخفيض العنصر العسكري على مراحل من قوامه الأولي البالغ ٢٠٠ ١ فرد إلى ١ ٠٠٠ فرد في غضون ثلاثة أشهر من بدء الولاية. وسأغتنم أيضا أي فرص أخرى لتقليل قوام البعثة، إذا سمحت الحالة، بحيث يمكن للبعثة تنفيذ مهامها بأقل تكلفة ممكنة بالنسبة للدول الأعضاء.

٣٧ - وبالنسبة لعنصر الشرطة المدنية، يذكر أعضاء مجلس الأمن أنني أشرت، في تقريرتي المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى أن مهمة الشرطة المدنية سوف تكون أكبر من الناحية الكمية وأشق من الناحية النوعية مما كان الحال عليه في عمليات حفظ السلام السابقة التي نشرت فيها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة (S/1996/46، الفقرة ٨٦). وتوضح تجربة بعثة الأمم المتحدة في هايتي أن هذا التقييم للوضع له ما يبرره. وتبعا لذلك فإنني أوصي، في حالة موافقة المجلس على توصياتي، بأن يكون قوام عنصر الشرطة المدنية في البعثة الجديدة ٣٠٠ فرد.

٣٨ - وقد أظهرت التجربة في هايتي بوضوح أن ضباط الشرطة الـ ٣٠٠ هؤلاء، الذين سيجهزون بأسلحة شخصية فقط، لن يمكنهم بمفردهم أن يكتفوا بالمحافظة على البيئة الآمنة والمستقرة اللازمة بشكل أساسي لتدريب الشرطة الوطنية الهايتية وتدعيم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في هايتي. ومن المطلوب الاحتفاظ بالقدرة العسكرية على الرد السريع المشار إليها أعلاه لتوفير الحماية لأفراد الشرطة المدنية الذين سينشرون في أرجاء البلد تدعيما للسلطات الهايتية في وقت لا تزال فيه موارد القانون والنظام المتاحة لها غير كافية. وستظل مسألة الأمن مسألة أساسية بالنسبة لوجود الأمم المتحدة بأكمله في هايتي ولنجاح الجهود التي يبذلها أبناء هايتي لبناء مستقبل أفضل.

٣٩ - وفي النهاية أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص ولقادة العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية وللموظفين المدنيين الدوليين والمحليين وللضباط العسكريين وللضباط الشرطة المدنية الذين يخدمون في بعثة الأمم المتحدة في هايتي على جهودهم الدؤوبة المبذولة دعما لتعزيز الديمقراطية في هايتي.

المرفق

تشكيل وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة
المدنية في بعثة الأمم المتحدة في هايتي في
١ حزيران/يونيه ١٩٩٦

عناصر الشرطة المدنية	العنصر العسكري			الجنسية
	المقر	الدعم	قوات العمليات	
٥				الاتحاد الروسي
	١٨		٥٢٣	باكستان
	١٨		٥٢٢	بنغلاديش
	١			ترينيداد وتوباغو
٧				توغو
١٣				الجزائر
١٨				جيبوتي
٨٩	١			فرنسا
٩٧	٣٨	٧٢		كندا
٦٢				مالي
٢٩١	٧٦	٧٢	١ ٠٤٥	المجموع
٢٩١	١ ١٩٣			المجموع الكلي

